بموجب هذا المبدأ فان التكلفة ة أفضل أساس لتقم موجودات المإسسة،التكلفة جمّع النفقات والمصروفات الت تكبدتها المإسسة ف الحصول على الأصل وحتى أصبح جاهزا للاستعمال ف مكانه المخصص له بالمإسسة بسهولة التحقق من صحتها وموضوعتها، ذلك لان الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند وة غُر قابلة للجدل أو التغر لتوافر المستندات والوثابق المإدة لها لكن بالرغم ما تقدم إلا أن تطبق أساس التكلفة التاريخة واجه عدة انتقادات، حث أن القم التاريخة تصبح غُر واقعة المالة المركز المال الحقق للمإسسآت الاقتصادة، فضلا عن صعوبة المقارنة بن المراكز المالة لفترات محاسبة متتالة فالتقلبات الكبرة ف القوة الشرابة لوحدة النقود ف حالة التضخم تإدي إلى نقص المنفعة ف استخدام التكلفة التارخة المطالبة باستبدال هذا المبدأ بمبدأ التكلفة الاستبدالة أو القُمة الجارة للوصول إلى نتابج أكثر واقعة وتمثّلا لقّمة الموجودات،